الأهرام

المصدر: الراية

التاريخ : ٣٣ ديسمبر ٢٠٠٤

توقعات بزيادة فائض الميزان التجاري لصالح إسرائيل إلى مليار دولار

الخبراء: الكويز كامب ديفيد جديدة تجني اسرائيل ثمارها الاقتصادية والسياسية

إلغاء نظام الحصص لا يشكل خطورة على صناعة المنسوجات المصرية

■ القاهرة - الراية - هالة شيحة

مازالت ردود أفعال الإقتصاديين في مصر متباينة ازاء اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة' الكويز' التي تم توقيعها مؤخراً بين مصر واسرائيل وأمريكا وقد شن خبراء الإقتصاد واللجان الإقتصادية للأحزاب السياسية هجوماً عنيفاً على الإتفاقية ووصفها البعض بأنها كامب ديفيد جديدة تهدف الى تعاون اقتصادي كبير بين مصر واسرائيل واعتبرها الخبراء تطبيعا اجباريا مع اسرائيل.

وأصدر حزب التجمع الوطني الوحدوي بياناً أعلن فيه رفضه للإتفاقية مؤكداً ان الإتفاقية تمنح اسرائيل مركزاً احتكارياً واعتبر أن اتفاق المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) يمثل تطوراً خطيراً في علاقات مصر بإسرائيل وفي محاولة مكشوفة من جانب الحكومة المصرية لتمرير الإتفاق جندت كل أبواق إعلامها للترويج له وبيعه الى الشعب المصري فبالغت بشدة في وصف محاسنه بأنه طوق نجاة للإقتصاد المصري وخطوة مهمة لجذب الإستثمارات وزيادة الصادرات وخلق مئات الآلاف من فرص العمل وإنقاذ لصناعة المنسوجات والملابس المصرية من الخطر الذي يتهددها نتيجة الغاء نظام الحصص مع بداية عام ٢٠٠٥ تنفيذاً لنصوص الجات.

وحذرت لجنة الشؤون الإقتصادية بحزب التجمع من عواقب اندفاع الحكومة لتوقيع الإتفاق دون دراسة متأنية لأبعاده الإقتصادية والإجتماعية والسياسية.

وترى اللجنة ان الإتفاق قد يحل بعض المشكلات في المدى القصير ولكنه يمثل توريطاً لمصر على المدى البعيد.

وناشدت اللجنة كل الوطنيين من عمال ورجال أعمال ومفكرين وأحزاب ونقابات التصدي لهذا الإتفاق مستندة الى عدة اعتبارات منها أن إلغاء الحصص ليس هو التهديد الحقيقي لصادرات مصر من المنسوجات والملابس بدليل اننا لم نستفد الا بالقليل من حصتنا الى السوق الأمريكية والإتفاق لا يحل المشكلات الدقيقة مثل تقادم الآلات وضعف القدرة التنافسية الى ذلك أن الإتفاقية تجعل من اسرائيل مركزاً احتكارياً في توريد المستلزمات لأنه يلزم المنتجين في تلك المناطق بأن يكون ٧و١١٪ من المنتج مكون اسرائيلي وهذا المركز الإحتكاري سوف يدفع الموردين الإسرائيليين الى رفع أسعار المستلزمات وهذا قد يقضي على معظم عائدات التصدير للسوق الأمريكية ومن جهة أخرى تجعل الإتفاقية الصناعة المصرية المستفيدة من الإتفاق أن تسعى لدخول السوق الأمريكية في ظل منافسة شديدة مع منتجات دول أخرى تدخل مع أمريكا في مناطق تجارة حرة مثل بعض الدول الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية كما ان السوق الأمريكية ليست هي السوق الوحيدة حتى ندفع في سبيل دخولها هذا الثمن الباهظ فمصر لديها اتفاق منطقة التجارة الحرة مع الإتحاد الأوروبي ومع الدول العربية ومع تجمع الكوميسا فلماذا لا نستثمر مزايا تواجدنا في هذه الإتفاقات أولاً.

ويقول بيان الحزب ان ما أعلنته الحكومة المصرية عن الزيادة في الصادرات والإستثمارات التي يحققها الإتفاق أرقام مشكوك في صحتها بل هي من قبيل الدجل الإقتصادي كما أن مشروعات المنسوجات والملابس تعاني من مشكلات وتحتاج الى التصدير بأي ثمن فماذا عن المشروعات خارج هذه المناطق المؤهلة مثلاً ماذا عن المناطق الإقتصادية الخاصة التي صدر قانون بإنشائها قانون المناطق الحرة ولم تحقق الطفرة المنشودة في الصادرات.

وأكد البيان أن توقيع الإتفاقية يأتي في توقيت سيىء للغاية فهو يأتي تحت ضغط أمريكي واضح لتطبيع العلاقات مع اسرائيل والحكومة المصرية بتوقيع اتفاق مع الأيدي الأمريكية المخضبة بدماء العرب والمسلمين في العراق وفلسطين.

وفي الإطار نفسه حمل الحزب الناصري على اتفاقية' الكويز' التي وقعتها الحكومة واعتبر الحزب ان مثل هذه الإتفاقية تأتي في إطار مسلسل التبعية والتسليم للعدو الصهيوني تحت أوهام السلام وحل المشكلة الإقتصادية التي تعاني منها البلاد بما يترتب عليه من تدمير للقطاع العام وتخريب الصناعة المصرية تحت أوهام التصدير للولايات المتحدة الأمريكية.

وأوضح الحزب في بيانه ان توقيع مصر على الإتفاقية من شأنه ان يدفع الى مزيد من التبعية لرأس المال الإسرائيلي للحصول على مزايا تجارية مشكوك في قيمتها الحقيقية فضلاً عن كونه يعني سياسياً قبول مصر لمفهوم يحدد مكانتها بالنسبة للولايات المتحدة الإمريكية يكون مشتقاً من مكانة اسرائيل

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

بالنسبة لها وهو ما يعني ان تتحكم اسرائيل في العلاقات المصرية الأمريكية اقتصاديا وسياسياً معاً.

واتهم الحزب الناصري الحكومة بخداع المصريين بما أطلقته من تصريحات تسوق الوهم بما سينجم عن توقيع هذه الإتفاقية من تدفق للإستثمارات وتوفير آلاف من فرص العمل وهي تصريحات تفتقر الى أي قدر من المصداقية العلمية لهذه الإتفاقية التي لا تراعي مصالح مصر ولا صالح مواطنيها سياسياً أو اقتصادياً او تجارياً أو صناعياً.

واعتبر الحزب الناصري ان توقيع الحكومة مثل هذه الإتفاقية يأتي مدفوعاً بالخوف والرهبة بعد إعادة انتخاب الرئيس الأمريكي لولاية جديدة وهي تأتي أيضاً استجابة لرغبة أنانية من الحزب الوطني الحاكم والمتحكم لتمديد فترة حكم وتولية رئاسة الجمهورية لمدة خامسة والحاجة الى عون خارجي يدعم هذه الرغبة ويحققها.

إذعان لإسرائيل

كما سيطرت اتفاقية الكويز على مناقشات مجلس الشعب رغم عدم إدراجها على جدول أعماله وقد احتج النواب على عدم إحالة الإتفاقية للمجلس واتهموا الحكومة باغتصاب حق المجلس الدستوري.

وأكد الأعضاء ان الإتفاقية تحوي شروط اذعان لصالح اسرائيل وحذروا من تهديد الإتفاقية للأمن القومي والإقتصاد المصري حيث رأوا في الإتفاقية مخاطر تهدد أمن مصر.

وأكد د . فتحي سرور رئيس مجلس الشعب ان المادة ١٥١ من الدستور تحدد الإتفاقات التي تحال للمجلس بمجرد صدور قرار جمهوري بالموافقة عليها.

وأشار الى أن الإتفاقية لم ترد للمجلس حتى يتبين ضرورة عرضها على المجلس.

وأضاف أن الحديث عن الإتفاقية الان ينم عن شيء مجهول.

وأوضح كمال الشاذلي وزير شئون مجلس الشعب ان الكويز بروتوكول وليس اتفاقية.

ومن المقرر أن يلقي وزير التجارة الخارجية بياناً أمام نواب المجلس والرد على أي استجواب حول الكويز كما شن خبراء الإقتصاد هجوماً ضد الإتفاقية محذرين من احتكار اسرائيل للمواد الخام المطلوبة لتيسير دخول الصادرات المصرية الى الولايات المتحدة الأمريكية.

ويؤكد د . اسماعيل صبري وزير التخطيط الأسبق ان اتفاقية الكويز ليست سوى كامب ديفيد جديدة مشيراً الى أنها تهدف الى تعميق الروابط الإقتصادية مع اسرائيل حيث تسمح الإتفاقية بنفاذ منتجات مصرية- اسرائيلية الى الولايات المتحدة الأمريكية دون جمارك موضحاً أن اسرائيل وحدها غير قادرة على التواجد بشكل قوي داخل السوق الأمريكي حيث ان انتاجها مرتفع التكلفة وغير قادرة على منافسة المنتجات الواردة من آسيا في السوق الأمريكي.

وأضاف ان الجانب الإسرائيلي بحاجة الى مثل هذا النوع من التكامل حتى تقوي اقتصادها الهش وتضمن زيادة صادراتها غير القادرة على المنافسة في الأسواق العالمية نظراً لإرتفاع تكلفة الإنتاج والأجور.

وأبدى د . اسماعيل صبري دهشته ازاء الهرولة الرسمية في مصر نحو خلق تكامل اقتصادي مصري اسرائيلي في الوقت الذي تتراجع فيه فرص تحقيق التكامل المصري- العربي.

وأوضح أن هذه الإتفاقية تصب في مصلحة حفنة من المصدرين ولها آثار سلبية ستطرأ لاحقاً على الإقتصاد المصري.

وانتقد د . اسماعيل ما تروجه الحكومة من أن هذه الإتفاقية سوف تجذب مليارات الدولارات من الإستثمارات الأجنبية وتوفر آلاف فرص العمل الجديدة قائلاً أننا منذ ٢٥ عاماً نسمع عن تدفق الإستثمار الأجنبي ولانرى شيئاً والأمر مقصور فقط على الإستثمار غير المباشر فالأجانب لا يبنون مصانع جديدة بل يكتفون بشراء أسهم في المصانع والشركات القائمة بالفعل حتى يسهل بيعها في أي وقت.

ونفى وجود أية مخاطر على صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة المصرية جراء الغاء نظام الحصص ابتداء من يناير القادم ولكن الخطر الأكبر عليها من

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

السياسات الحكومية التي أهملت وخربت زراعة القطن المصري الذي يحظى بشهرة عالمية نظراً لجودته.

كما أهملت تجديد وتحديث المصانع المملوكة للدولة العاملة في هذه الصناعة.

وقال أنه طالما ظللنا نعتمد على طرق حمائية مثل الحصص أو غيرها في تصدير انتاجنا للخارج دون ان يكون قادراً على المنافسة فسيظل الإقتصاد المصري هشاً كما هو الحال الآن.

ومن جانبه أشار د . حسن عبد الفضيل أستاذ الإقتصاد بجامعة القاهرة الى أن الآثار الإقتصادية المتوقعة من اتفاقية الكويز بين مصر واسرائيل وأمريكا ستكون محدودة للغاية خاصة مع دخول اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين مصر وواشنطن حيز النفاذ في عام ٢٠٠٥ والتي ستجبر امريكا على إدخال المنتجات المصرية الى أسواقها بدون نظام الحصص مع بداية شهر يناير القادم لذا فإن الإتفاقية تعد تطبيعا اجباريا مع اسرائيل حيث ان الولايات المتحدة مجرد شاهد على هذا الإتفاق الذي هو بالأساس بين مصر واسرائيل وهو اتفاق سياسي بالأساس قبل كونه اقتصادياً وهي لصالح رجال الأعمال المصريين الذين سيطبعون بشكل إجباري مع اسرائيل ولا أثر لها على محدودي الدخل بل يمكن أن تمتص سلعاً مصرية وتؤدي الى ارتفاع أسعارها في السوق المصرية وتقود الى مزيد من الغلاء وهذا كله يخلق مناخاً عاماً مهيأ لرجال الأعمال للإقبال على التطبيع مع اسرائيل خارج الكويز أيضاً طالما أن الحكومة المصرية أعطت لهم مبرراً لذلك.

ونتوقع خلال الفترة المقبلة زيادة رهيبة من الواردات الإسرائيلية في السوق المصرية خارج الكويز وهذا مؤسف للغاية.

وفي تقديري أن هذا الإتفاق قد يؤدي الى تراجع التجارة البينية بين مصر والدول العربية وبشكل تدريجي الى أن تطغى المصالح الفردية على المصالح المشتركة.

ولا شك أن اسرائيل ستجني مكاسب جمة من هذا الإتفاق حيث أن الفائض في الميزان التجاري بين مصر واسرائيل يقدر ب٤ ملايين دولار لصالح اسرائيل وبعد الإتفاقية من المتوقع ان يصل الى مليار دولار خلال الفترة المقبلة لصالح اسرائيل.

ومن ثم فإن الإتفاقية ذات مكسب سياسي كبير لصالح اسرائيل اما الخسارة الإقتصادية فستلحق بمصر.

أما د . نبيل حشاد الخبير الإقتصادي فيرى أنه منذ بداية عقد التسعينات وحتى الآن شهد العالم عقد كثير من اتفاقيات الشراكة الإقتصادية والسياسية وتأسيس الإتحادات الإقتصادية والنقدية وبالتالي فإن مشروع الكويز يأتي من هذا المنطلق خصوصاً أن كثيرا من الدول العربية سعى لتكوين اتفاقيات شراكة عربية أوروبية وعربية امريكية وما يجعل تلك الإتفاقية ذات طبيعة خاصة انها تعقد مع اسرائيل في وقت يشهد ممارسات اسرائيلية عنيفة ضد الفلسطينيين لكننا نجد أن هناك اتفاقية كويز بين الأردن وأمريكا واسرائيل وهنا لابد أن نوضح أن ثمة فروق بين الإنعكاسات الإقتصادية والسياسية لهذه الإتفاقية فهي على الجانب الإقتصادي ايجابية بدون شك وهذا من منطلق ان الإتفاقية تساعد على تنمية الصناعات خاصة صناعة الغزل والنسيج والتي هي بحاجة الى إعادة هيكلة بعد أن كان لنا فيها مجال السبق ولاشك أن إعادة الهيكلة تتطلب فتحا أسواق جديدة للصادرات والإتفاقية تساعد على هذا وتساعد على تنمية الصناعات والمناطق الصناعية الخاصة بالإتفاقية وتجربة الأردن في هذا الصدد كانت ايجابية اقتصادياً بجميع المقاييس حيث شهدت الصادرات ارتفاعاً ملحوظاً.

وبالنسبة للمنتجين فإن الكويز ستفتح مجال التجارة للأسواق بدون نظام الحصص والجمارك . أي أنه نوع من التعاون الإقتصادي له مزايا بدليل ان بعض المصانع في الإسماعيلية وبورسعيد تقدمت بشكاوى لأنها لم تدخل في الإتفاقية.

ومن هنا فإن المحصلة النهائية اقتصادياً ايجابية وستنعكس آثارها من خلال تحقيق انتعاشة كبيرة في صناعة المنسوجات وتوفير فرص عمل تصل الى ٢٥٠ ألف فرصة عمل مما سيسهم بشكل كبير في حل جانب من مشكلة البطالة أما على المستوى السياسي فنجد أن الإتفاقية تشترط دخول مكون اسرائيلي في الصناعة المصرية لا تقل نسبته عن ٧و١١٪ مما يجعل هناك عاملاً نفسياً لدينا لعدم تقبل ذلك لكن من جهة أخرى وبالنظر للوضع الحالي نجد ان هناك واردات اسرائيلية عديدة تأتي لمصر بصورتها النهائية اذن فإنه يمكن القبول بدخول المكون الإسرائيلي والذي سيعد مجرد خامات تدخل في الصناعة المصرية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية